الأنباء
الجمعة 6 ديسمبر 2013

523 مليوناً للتنمية البشرية و150 مليون دينار للتميز المؤسسي و68,7٪ النسبة المستهدفة لإشراك الشركات الخاصة في الناتج الإجمالي غير النفطي

3,289 مليار دينار لاستدامة التنمية الاقتصادية و1,434 مليار لاستمرارية الرفاه

مريم بندق

تحدد خطة التنمية للعام المالي الأولي من برنامج عمل الحكومة 2014/2013 مجموعة من المستهدفات في مجالات النمو الاقتصادي المتوقع، الاستثمارات الكلية وتمويلها، التنمية البشرية والمجتمعية، شركات التنمية، المؤشرات العالمية، وكذلك تبين الخطة توزيع المخصصات المالية لكل محافظة للمشاريع الإنشائية.

خصصت الخطة 3 مليارات و289 مليون دينار لبرامج استدامة التنمية الاقتصادية وملياراً و434 مليون دينار لبرامج الرفاه الاجتماعية و523 مليون دينار للتنمية البشرية و150 مليون دينار للتميز المؤسسي.

وأشارت إلى أن النسبة المستهدفة لإشراك القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تصل إلى 68,7٪ وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي 8,2٪ بواقع 10,3٪ في القطاع الخاص و7,1٪ في القطاع العام. وفيما يتعلق بالاستثمارات تضمنت أن ميزانية الاستثمارات في خطة 2014/2013 تبلغ 6,894,7 مليون دينار (أكثر من 6 مليارات)، منها 2,614,7 مليون دينار (أكثر من 2 مليار) للقطاع الخاص.

وعلى أساس تحديد سعر مبدئي لبرميل النفط بـ 70 دولارا للبرميل – أكثر من 100 دولار للبرميل – افترضت الخطة حدوث عجز يبلغ 19,790 مليون دينار في الميزانية.

وتتضمن الحلقة الثالثة إلى جانب أهداف الخطة على صعيد الاستثمارات الكلية النفطية وغير النفطية للقطاعين العام والخاص وشركات التنمية هدفا رئيسيا يتعلق بالمؤشرات العالمية، حيث تهدف الى تهيئة وتسهيل ممارسة الأعمال بواقع 21 مستوى متقدما ينقل الكويت من الترتيب 101 إلى الترتيب 80 وكفاءة سوق العمل من 105 الى 90 والمحاباة في اتخاذ القرارات الحكومية من 100 الى 80 والرخاء من 33 إلى الترتيب 30 عالميا.

وتتضمن ايضا برامج وتوزيع المخصصات والعجز الافتراضي في الميزانية المقدر بـ 19,790 مليوا والذي نتج بحساب برميل النفط بحساب افتراضي 70 دولارا ارتفع واقعيا الى اكثر من 100 دولار. وكانت حلقتا امس وأمس الأول تضمنتا الجداول الزمنية لإنجاز الـ 17 أولوية الواردة في برنامج عمل الحكومة وفيما يلي التفاصيل:

جداول الاستثمارات الحكومية النفطية وغير النفطية

مستهدفات خطة التنمية 2014/2013

● النمو الاقتصادي المتوقع

تهدف خطة التنمية 2014/2013 الى نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار 2010) بنسبة 8,2٪، تزيد عن المتوقع في الخطة متوسطة الاجل (6,5٪)، في القطاعين الخاص والعام، وذلك لتعافي القطاع الخاص من آثار الازمة الاقتصادية، فضلا عن الاداء الجيد في القطاع العام.

يوضح الجدول رقم (12) ان النمو المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في القطاع العام 7,1٪ في 2014/2013، كما يتوقع ايضا ان يرتفع في القطاع الخاص بنسبة 10,3٪ خلال نفس الفترة. ينعكس ذلك في الزيادة المتوقعة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي الناتج المحلي غير النفطي خلال نفس الفترة، بما يتواءم مع المستهدفات الرئيسية للخطة، آخذين في الحسبان الدور الريادي للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي والاستثمار.

جدول (12) مستهدفات الخطة السنوية وتمويلها 2014/2013

البيان	المتوقع 2014/2013 (بالاسعار الثابتة 2010)
اولا: معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي	
النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(1)	8,2٪
القطاع العام	7,1٪
القطاع الخاص	10,3٪
ثانيا: مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي٪	
نسبة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي	76,6٪
نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي	60,2٪
نسبة القطاع العام غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي	16,2٪
نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي	27,4٪
نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي	60,2٪
نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي	39,8٪
نسبة القطاع العام غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	31,3٪
نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	68,7٪

● الناتج المحلي الاجمالي يساوي مجموع ناتج القطاعات مع زيادة الرسوم الجمركية وخصم الخدمات البنكية المحتسبة.
الفرضيات:
● سعر النفط 100 دولار للبرميل، كمية الانتاج 3,1 ملايين برميل يوميا لمدة 365 يوما في السنة، سعر صرف الدولار مقابل الدينار 0,28.
● الاستهلاك النهائي الحكومي يساوي مجموع البابين الاول والثاني في ميزانية الدولة 2014/2013.
● التوظيف في الحكومة 10300 موظف في 2014/2013، التوظيف في القطاع النفطي 1350 موظفا، نسبة زيادة الاجور في القطاع الخاص 6٪، ونسبة التضخم العام في الاسعار 5٪.

● الاستثمارات الكلية وتمويلها

يتطلب تحقيق النمو المتوقع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي تعبئة موارد مالية من القطاع الخاص وقطاع النفط ومختلف الجهات الحكومية، حيث تهدف خطة 2014/2013 الى استثمارات تصل قيمتها حوالي 6,894,7 مليون دينار، وفقا لتقديرات نموذج الاقتصاد الكلي المستخدم في تقديرات المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمارات، العمالة، والتضخم).

ولتحقيق النمو المتوقع، فإن الاستثمارات الكلية المتوقعة ستمول عن طريق القطاعين الخاص والعام، حيث يتضمن القطاع العام كلا من قطاع النفط والقطاع العام غير النفطي. يبين الجدول رقم (13) حصة كل قطاع في الاستثمارات

جدول (13) مستهدفات مشاركة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية

البيان	المتوقع 2014/2013	الفعلي 2012
الاستثمار		
قيمة الاستثمارات الاجمالية (مليون دينار)	6,894,7	5,605,0
اجمالي الاستثمارات الحكومية (مليون دينار)	4,280,0	3,315,2
الاستثمارات النفطية (مليون دينار)	1,530,3 (1)	1,505,2
الاستثمارات الحكومية غير النفطية (مليون دينار)	2,570,0(2)	1,810,0
اجمالي استثمارات القطاع الخاص (مليون دينار)	2,614,7	2,289,8
نسبة الاستثمارات للناتج المحلي الاجمالي٪	13,4٪	10,9٪
نسبة استثمار القطاع الخاص للناتج المحلي الاجمالي٪	4,8٪	4,5٪
نسبة استثمار القطاع العام للناتج المجلي الاجمالي٪	8,6٪	6,4٪
نسبة ايرادات النفط في اجمالي الايرادات الحكومية	93,3٪	93,6٪

(1) اجمالي الاستثمارات النفطية من مشروعات الخطة.
(2) اجمالي البابين الثالث والرابع في ميزانية الدولة 2014/2013، واستثمارات الشركات العامة.

فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات المتوقعة في الانشطة الرئيسية للانتاج، يلاحظ ايضا ان نسبة الاستثمارات في كل القطاعات في عام 2012 تقل عن المتوقع في 2014/2013، الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة الاستثمارات الحكومية غير النفطية المتوقعة من 1,810 مليون دينار في عام 2012 الى 2,570 مليون دينار في عام 2014/2013، كما ارتفعت استثمارات القطاع الخاص المتوقعة من 2,289,8 مليون دينار في عام 2012 الى 2,614,7 مليون دينار في عام 2014/2013، أو ما يعادل 4,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما يتوقع ان تزداد نسبة استثمارات القطاعين العام والخاص من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014/2013 عن نسبتهما في عام 2012، بينما يتوقع ان تنخفض نسبة ايرادات النفط العام في اجمالي الايرادات الحكومية في عام 2014/2013 عنها في عام 2012، بما يتواءم مع المستهدفات الرئيسية للخطة.

مستهدفات التنمية البشرية والمجتمعية

يتوقع ان ترتفع نسبة السكان الكويتيين في اجمالي السكان الى 32.٪ في عام 2014/2013 للمساهمة في تعديل التركيبة السكانية، وذلك لارتفاع متوسط معدل نمو السكان غير الكويتيين (3,2٪ سنويا) عن الكويتيين (2,4٪). وزيادة عدد العمالة الوافدة الى حوالي 1,3 مليون فرد، بعد استبعاد العمالة بالقطاع العائلي، والبطء في تنفيذ سياسات احلال العمالة الوافدة، على الرغم من زيادة توظيف الكويتيين في القطاع الحكومي، مما يشير الى الارتباط المباشر بين التركيبة السكانية وسوق العمل (جدول رقم 14).

جدول (14) المستهدفات الكمية للتنمية البشرية والمجتمعية

المؤشر	المتوقع 2014/2013
اولا: التركيبة السكانية	
نسبة السكان الكويتيين	32٪
ثانيا: قوة العمل	
نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص	6,8٪(1)
المتوسط السنوي لعدد المعينين في القطاع الحكومي	11,600(2)
المتوسط السنوي للزيادة في العمالة	53,990(3)
اجمالي الزيادة في العمالة	161,971(4)
ثالثا: التعليم	
توجهات طلاب المرحلة الثانوية نحو الدراسة العلمية	53٪
عدد الساعات الدراسية للمرحلة الابتدائية	815
عدد الساعات الدراسية للمرحلة المتوسطة	800
عدد الساعات الدراسية للمرحلة الثانوية	825
متوسط نسبة المقبولين في الكليات العملية والتكنولوجية الجامعية	42٪
نسبة طلاب الدراسات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	53٪
البعثات الداخلية في الجامعات الخاصة	7,250
رابعا: الصحة	
عدد عيادات الاسنان	20
معدل اطباء الاسنان (نسمة لكل طبيب اسنان)	2,650
معدل خدمة التمريض (ممرض لكل طبيب)	203
معدل الاسرة لكل الف نسمة	2,5
نسبة تغطية التأمين الصحي للمواطنين والمقيمين	100٪
خامسا: الرعاية السكنية	
اجمالي القسائم	3,428
اجمالي البيوت	3,676
اجمالي الشقق	360

(1) لا تتضمن القطاع العائلي.
(2) 10,300 في القطاع العام غير النفطي بالاضافة الى 1,300 في القطاع العام النفطي.
(3) المتوسط السنوي لزيادة العمالة في الدولة ما بين 2010/6/30 و 2013/6/30.
(4) اجمالي الزيادة في العمالة ما بين 2010/6/30 و 2013/6/30.

● شركات التنمية

تهدف الخطة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والبدء في إجراءات تخصيص بعض أنشطة القطاع العام، ودعم المشروعات الصغيرة وتطويرها وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، كما تهدف الخطة الى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء شركات مساهمة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية، حيث يعطى المواطنون فرص المشاركة عن طريق مساهمتهم في تملك الأسهم بما يعادل 50٪ من أسهمها.

يبلغ عدد الشركات التنموية المساهمة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية في برنامج عمل الحكومة 2014/2013 – 2017/2016 التي سيتم طرحها خلال السنوات الأربع على القطاع الخاص 9 مشروعات بتكلفة إجمالية مقدرة بحوالي 12 مليار دينار، وسيتم طرح أو توقيع العقود والاتفاقيات مع الشريك الإستراتيجي في أربعة مشروعات منها، بقيمة تقديرية تبلغ 1,710 مليون دينار في خطة 2014/2013. وفيما يلي قائمة بتلك المشروعات التنموية في الخطة السنوية لعام 2014/2013 (جدول رقم 15).

جدول (15) مشروعات شركة التنمية في خطة 2014/2013

م	اسم الشركة	تكلفة المشروع	الجهة المستفيدة/ المسؤولة
1	طرح مشروع توسعة محطة الصرف الصحي (أم الهيمان) على القطاع الخاص	600 مليون دينار	وزارة الأشغال/الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات
2	تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي	220 مليون دينار	وزارة الصحة/ الهيئة العامة للاستثمار
3	تأسيس شركة لتوليد الطاقة الكهربائية التقليدية وتحلية المياه (محطة الزور الشمالية الأولى)	460 مليون دينار	وزارة الكهرباء والماء/ جهاز المبادرات
4	طرح شركة لتوليد الطاقة الكهربائية التقليدية وتحلية المياه (محطة الزور الشمالية الثانية على القطاع الخاص)	430 مليون دينار	وزارة الكهرباء والماء/ جهاز المبادرات

● المؤشرات العالمية

هدفت الحكومة في خطة 2014/2013 وبرنامج عملها الى تحسين الوضع التنافسي للكويت عالميا، مع الاستعانة بالتجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق الغايات الإستراتيجية وأهدافها، وخاصة في إطار التقييم الدولي المستقل والموضوعي من مختلف المصادر المشهود بكفاءتها وحياديتها في تصنيف الدول، لذا تم تحليل المكونات الرئيسة لمرتكزات التنمية كهدف تنموي أساسي، وفقا للتطورات التنموية العالمية، وتقارن هذه المؤشرات تاريخيا وتقاطعيا بين الكويت وعينة دول المقارنة سالفة الذكر، بشكل دقيق وبناء مستلهمة الدروس والعبر من نتائج أداء الكويت في تلك التقارير.

جدول (16) ترتيب الكويت في المؤشرات العالمية

المؤشر	الوضع الراهن		المستهدف	
	الترتيب	السنة	الترتيب	السنة
مؤشرات الرفاه الاجتماعي				
الرخاء	33	2013	30	2015/2014
الصحة	37	2013	35	2015/2014
الأداء البيئي	126	2012	122	2014/2013
مؤشرات الاستدامة الاقتصادية				
التنافسية	37	2013	36	2015/2014
الحرية الاقتصادية	66	2013	55	2015/2014
سهولة ممارسة الأعمال	101	2013	80	2015/2014
البنية التحتية	59	2013	57	2015/2014
كثافة المطارات	97	2012	71	2014/2013
الانفتاح على اتفاقيات الخدمات الجوية	115	2012	115	2014/2013
تمكين التجارة	66	2012	62	2014/2013
مؤشرات التنمية البشرية				
دليل التنمية البشرية	54	2012	50	2014/2013
كفاءة سوق العمل	105	2013	90	2015/2014
جودة النظام التعليمي	106	2013	95	2015/2014
مؤشرات التميز المؤسسي				
مدركات الفساد	66	2012	60	2014/2013
تطور الحكومة الإلكترونية	63	2012	61	2014/2013
تطور سوق المال	76	2012	70	2014/2013
عبء اللوائح والقوانين والأنظمة الحكومية	145	2013	130	2015/2014
المحاباة في اتخاذ القرارات الحكومية	100	2013	80	2015/2014

إن نتائج المقارنات وتشخيص مكامن القوة والضعف في الأداء التنافسي للكويت سيساهمان في استخلاص المستهدفات الكمية لأهم المؤشرات في كل مرتكز من مرتكزات الخطة (جدول رقم 16)، ومن شأن ذلك تحسين تنافسية الاقتصاد الكويتي ورفع كفاءة الأداء التنموي، بالإضافة الى تكوين رأس المال البشري وتحسين نوعيته، ودعم التميز المؤسسي، حتى تواكب الكويت ركب التقدم العالمي.

برامج خطة التنمية 2014/2013

يعرض هذا الفصل توزيع المخصصات المالية على مرتكزات الخطة والقطاعات التنموية والمخصصات الاستثمارية لكل محافظة، توافقا مع الميزانية العامة للدولة، وتوجهات رؤية الكويت حتى عام 2035، تضم هذه المرتكزات: الرفاه الاجتماعي، استدامة التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التميز المؤسسي، فضلا عن المشروعات التنموية في كل مرتكز، وعليه توزع حصة المشروعات الانشائية والتطويرية من الميزانية المخصصة للخطة وفقا لكل مرتكز، حيث خصص لبرامج الاستدامة الاقتصادية ما يعادل 3,290 ملايين دينار او 61٪ من اجمالي الميزانية المخصصة لخطة 2014/2013 (5,397 ملايين دينار)، كما خصص حوالي 1,434 مليون دينار لبرامج الرفاه الاجتماعي، ما يعادل 26٪ من اجمالي الميزانية المخصصة لخطة 2014/2013 (شكل رقم 52)، وقد خصص مبلغ 523 مليون دينار لبرامج التنمية البشرية، ما يعادل 10٪ من اجمالي الميزانية المخصصة لخطة 2014/2013 بينما خصص مبلغ 150 مليون دينار لبرامج التميز المؤسسي ما يعادل 3٪ من اجمالي الميزانية المخصصة لخطة 2014/2013.

شكل "52" توزيع المخصصات المالية 2014/2013 على مرتكزات الخطة

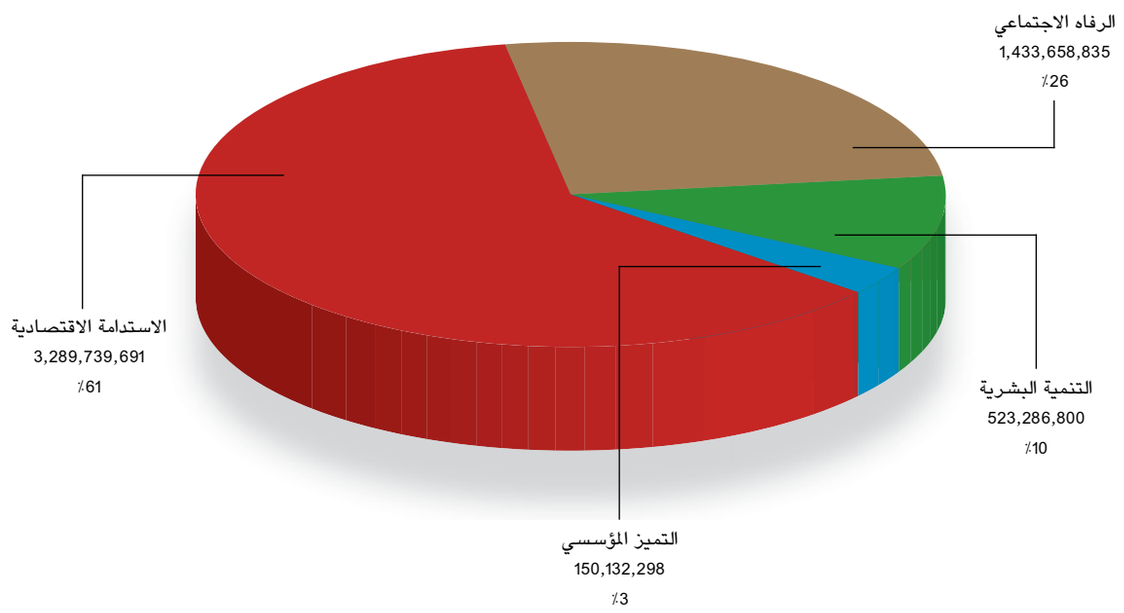

8,2٪ نسبة نمو الناتج المحلي بواقع 10,3٪ في القطاع الخاص و7,1٪ في "العام" و19,790 مليون دينار عجز افتراضي في ميزانية 2014/2013

6 مليارات دينار استثمارات في خطة 2014/2013 منها 2 مليار للقطاع الخاص

وتوزع حصة المشروعات الانشائية والتطويرية في مخصصات الميزانية لكل مرتكز وفقا للقطاعات كما يتبين في الشكل رقم (52) حيث استحوذت مخصصات قطاع النفط والاسكان والكهرباء والماء على 60٪ من الميزانية المخصصة للمشروعات الانشائية والتطويرية لخطة 2014/2013، بينما حظي قطاع التعليم بحوالي 8٪ وقطاع الطرق وشبكة الصرف الصحي 6٪، وقطاع النقل (بحريا وجويا) 4٪، وقطاع الصحة 3٪، كما خصصت نسبة 19٪ من الميزانية المخصصة للخطة الى قطاعات خدمية اخرى كالتدريب والتطوير المؤسسي، وشبكة الامان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، والثقافة والفكر والابداع.

شكل "53" توزيع المخصصات المالية على القطاعات التنموية "خطة 2014/2013"

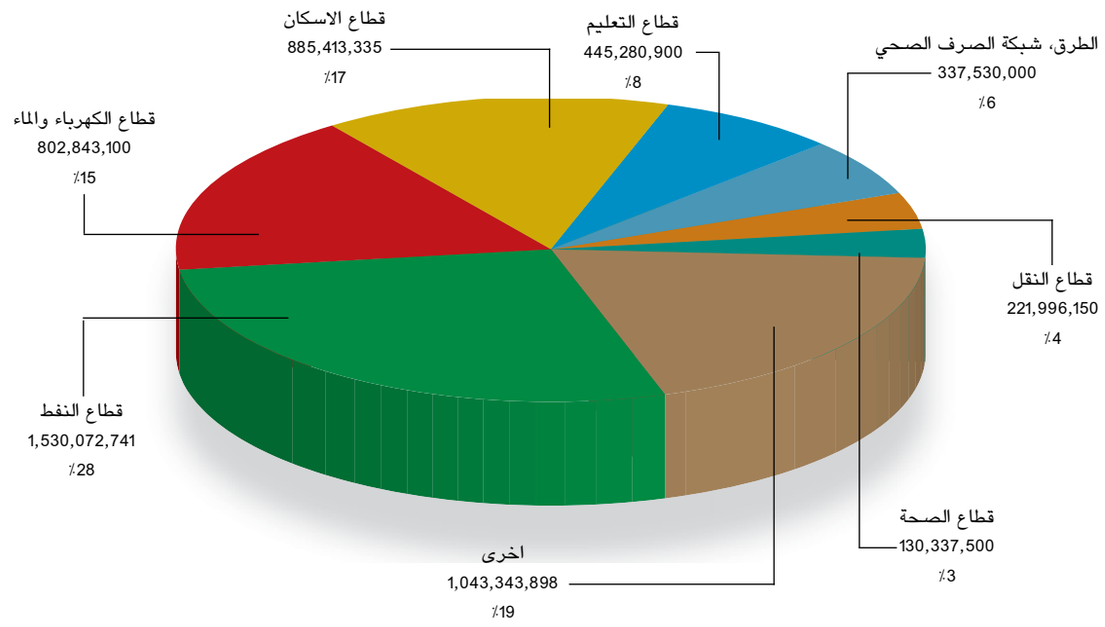

كما تم توزيع المخصصات المالية للمشروعات الانشائية في خطة 2014/2013 بما فيها مشروعات النفط على مستوى المحافظات، حيث حظيت محافظ الاحمدي بحوالي 1,395 مليون دينار، ما يعادل 34٪ من اجمالي الميزانية المخصصة للمشروعات الانشائية في الخطة «شكل رقم 54» وقد حظيت محافظة الجهراء بحوالي 536 مليون دينار، ما يعادل 13٪ من اجمالي ميزانية المشروعات الانشائية في خطة 2014/2013 تليها محافظة العاصمة بحوالي 465 مليون دينار، تمثل 11٪ من اجمالي ميزانية المشروعات الانشائية في الخطة، كما حظيت محافظة الفروانية بقيمة 388 مليون دينار، ما يعادل 9٪ من اجمالي ميزانية المشروعات الانشائية لذات الخطة، بينما حظيت محافظة مبارك الكبير بحوالي 189 مليون دينار، او ما يعادل 5٪ من اجمالي ميزانية المشروعات الانشائية المخصصة للخطة، وبما يعادل 117 مليون دينار، حوالي 3٪ من اجمالي ميزانية المشروعات الانشائية المخصصة لخطة 2014/2013، فضلا عن المشروعات المشتركة بين عدد من المحافظات والتي بلغت مخصصاتها 1,026 مليون دينار، ما يعادل 25٪ من اجمالي ميزانية المشروعات الانشائية بالخطة.

شكل "54" توزيع المخصصات المالية للمشروعات الانشائية في خطة 2014/2013 لكل محافظة

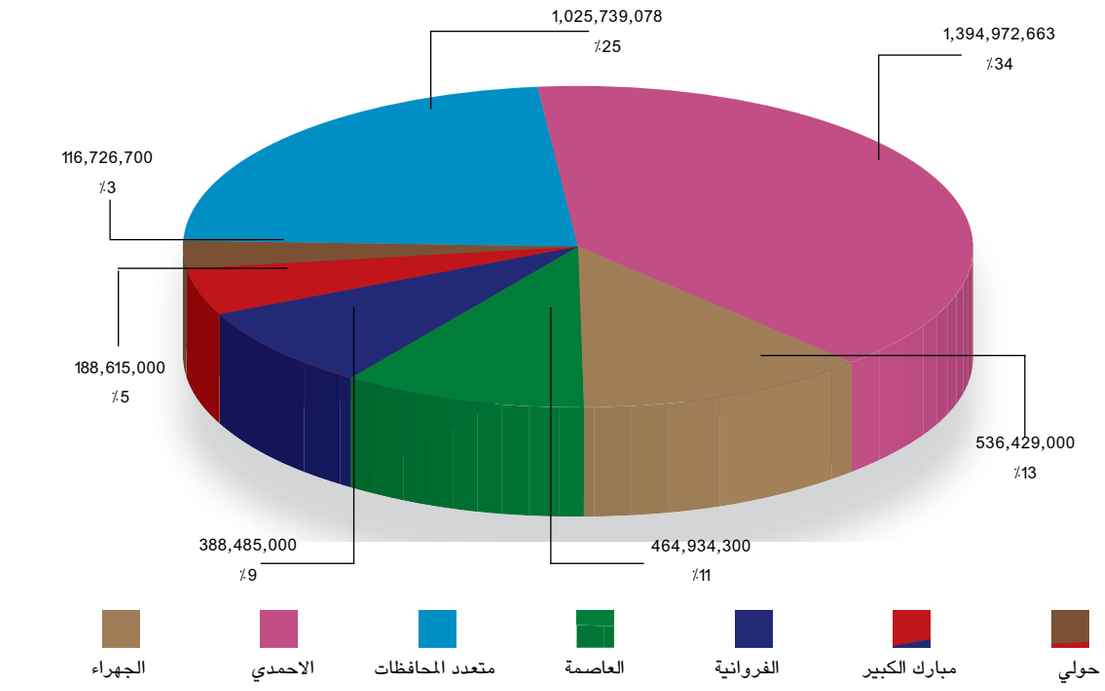

في حالة استبعاد المشروعات النفطية توزع المخصصات المالية للمشاريع الانشائية بخطة 2014/2013 طبقا للمحافظات على النحو التالي: محافظة العاصمة حظيت بما يعادل 465 مليون دينار، ومحافظة الاحمدي بحوالي 446 مليون دينار، او ما يعادل 18٪ من اجمالي المخصصات المالية غير النفطية للمشروعات الانشائية للخطة، لكل منهما «شكل رقم 55».

شكل "55" توزيع المخصصات المالية للمشروعات الإنشائية دون النفطية في خطة 4102/3102 لكل محافظة

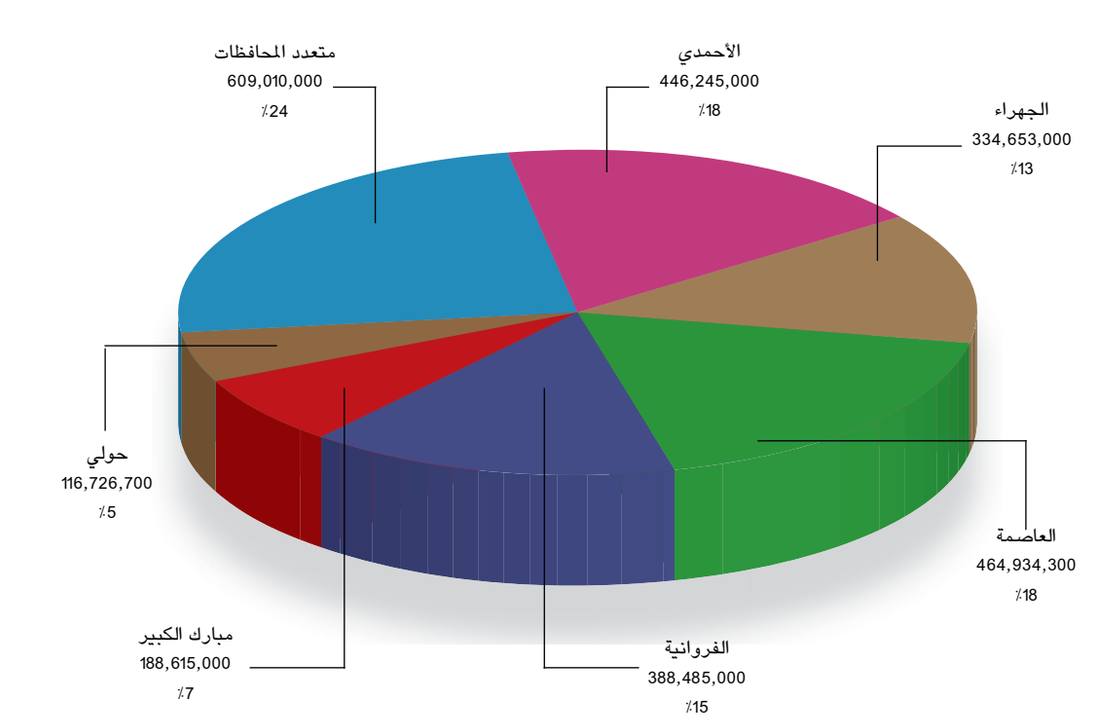

كما حظيت محافظة الفروانية بحوالي 388 مليون دينار او ما يعادل 15٪ من اجمالي المخصصات المالية غير النفطية للمشروعات الانشائية بالخطة تليها محافظة الجهراء بما يقارب 335 مليون دينار، بنسبة 13٪ من اجمالي المخصصات المالية غير النفطية للمشروعات الانشائية بخطة 2014/2013، بينما حظيت محافظة مبارك الكبير بحوالي 189 مليون دينار، تمثل 7٪ من اجمالي المخصصات المالية للمشروعات الانشائية غير النفطية في الخطة، ومحافظة حولي 117 مليون دينار، اي بنسبة 5٪ من اجمالي المخصصات المالية للمشروعات الانشائية غير النفطية في خطة 2014/2013، فضلا عن 609 ملايين دينار للمشروعات المشتركة بين عدد من المحافظات او ما يعادل 24٪ من اجمالي المخصصات المالية للمشروعات الانشائية غير النفطية في الخطة.

يعرض الجزء الثاني من وثيقة خطة التنمية السنوية الرابعة 2014/2013 بالتفصيل كافة المشروعات الواردة في الخطة حسب الجهات والمشروعات مع الميزانية المعتمدة لها، ومطابقتها مع الميزانية العامة للدولة.

العجز في الموازنة

تحديات استدامة التنمية الاقتصادية

نمو غير مستدام في الميزانية العامة للدولة

يلخص الجدول رقم 10 تقديرات الميزانية العامة للدولة لآخر سنة في الخطة 2013 ـ 2014 مقارنة بسنة اساسها 2009 ـ 2010، قدر اجمالي الانفاق في ميزانية 2013 ـ 2014 بمبلغ 21,003 مليون دينار مقابل 11,249 مليون دينار في ميزانية سنة الأساس (2009 ـ 2010) بنسبة زيادة سنوية 22٪. وعلى الرغم من الفوائض المالية الكبيرة التي حققتها الدولة خلال السنوات الماضية، الا ان الاستمرار في الزيادة المطردة للانفاق العام سيؤدي الى عجز تراكمي مطرد يفوق قيمة الاحتياطي العام ومحفظة الاجيال القادمة.

جدول 10 تقديرات الموازنة العامة للدولة 2013 ـ 2014 (مليون دينار)

البيان	ختامي	تقديرات 2013 ـ 2014	
	2010 ـ 2009	(1)	(2)
إجمالي الإيرادات	17,687	18,096	29,332
إيرادات نفطية	16,585	16,883	28,119
إيرادات غير نفطية	1,103	1,213	1,213
إجمالي الإنفاق	11,249	21,003	21,003
عجز/ فائض الميزانية (غير نفطي)	ـ10,149	ـ19,790	ـ19,790

المصدر: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة 2013 ـ 2014

(1) بنيت التقديرات على حصة الكويت المقررة لمنظمة أوبيك 2,7 مليون برميل يوميا بسعر 70 دولارا للبرميل، وسعر صرف 0,275 فلسا/ دولار، 365 يوما في السنة المالية 2013 ـ 2014، خصم تكاليف الانتاج المقررة بمبلغ 2,287 مليون دينار.

(2) بنيت التقديرات على حصة الكويت المقررة لمنظمة أوبيك 3,0 ملايين برميل يوميا، بسعر 100 دولار للبرميل وسعر صرف 0,280 فلسا/ دولار، 365 يوما في السنة المالية 2013 ـ 2014، خصم تكاليف الانتاج المقررة بمبلغ 2,541 مليون دينار.

يوضح الشكل رقم 48 توزيع نسبة الانفاق الاستثماري من جملة الانفاق العام في سنة 2013 ـ 2014، حيث تبلغ 16٪، بينما تمثل نسبة الانفاق الجاري 84٪، حيث تخصص الدولة حوالي 89٪ من الانفاق الجاري على الاجور والدعم المباشر (30٪ من الانفاق الجاري)، وذلك بغرض تخفيف الاعباء المعيشية للمواطنين، فضلا عن تحسين نوعية حياتهم، سواء في صورة تحويلات نقدية كالمساعدات التي تمنحها الدولة للاسر المحدودة الدخل او بتحمل بعض الالتزامات التي لم يتمكن المواطنون من استيفائها رغبة من الدولة في تخفيف الاعباء عنهم، كفوائد القروض العقارية والاعفاء من القروض العقارية، كما تأخذ هذه الاعانات صورة اخرى لتشجيع الشباب على الزواج من خلال تقديم منح الزواج، ومن القنوات الاخرى التي تلجأ اليها الدولة لتخفيف الاعباء عن المواطنين تخصيص اعتمادات لخفض تكاليف المعيشة، وما تتحمله من فروق اسعار منتجات الغاز والمنتجات البترولية. الجدير بالذكر ان الرواتب والاجور تستحوذ على 59٪ من الانفاق الجاري.

شكل 48 موازنة المواطن

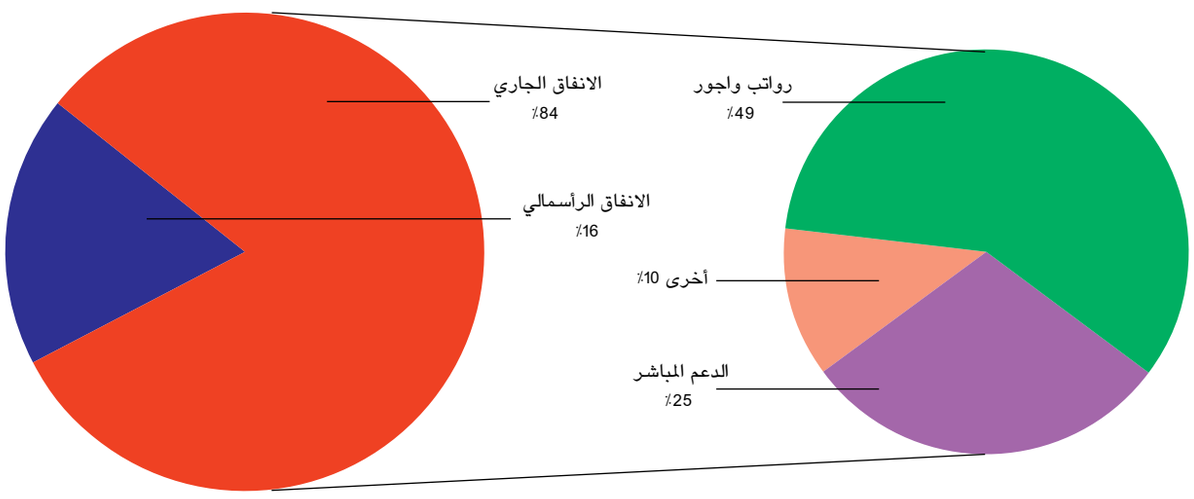

يشير تحليل بيانات اسقاطات الميزانية العامة للدولة ان الموازنة العامة (اجمالي الايرادات مقابل اجمالي الانفاق) ستحقق فوائض مالية خلال السنوات المقبلة، الا انها ستواجه عجزا حقيقيا مستمرا يبدأ بين الاعوام 2020 و2025 و2030 باستخدام سيناريوهات مختلفة (أشكال 49 ـ 51)، ويلخص جدول رقم 11 تقديرات الميزانية العامة للدولة لاعوام الخطط الخمسية المتعاقبة حتى نهاية عام الرؤية التنموية.

جدول 11 تقديرات الميزانية العامة للدولة للأعوام 2013 ـ 2035 (مليون دينار) (*)

السنة	سيناريو 1			سيناريو 2			سيناريو 3		
	الإيرادات	الإنفاق	فائض/ عجز	الإيرادات	الإنفاق	فائض/ عجز	الإيرادات	الإنفاق	فائض/ عجز
2013	30,545	21,003	9,542	30,545	21,003	9,542	30,545	21,003	9,542
2014	31,940	22,473	9,467	31,940	22,368	9,572	31,940	22,263	9,677
2015	32,010	24,046	7,964	33,032	23,822	9,210	33,032	23,599	9,433
2016	32,084	25,730	6,355	34,128	25,371	8,758	34,128	25,015	9,113
2017	32,163	27,531	4,632	35,229	27,020	8,209	35,229	26,516	8,713
2018	32,245	29,458	2,788	36,333	28,776	7,557	36,333	28,107	8,227
2019	32,333	31,520	813	37,443	30,646	6,796	39,231	29,793	9,438
2020	32,425	33,726	(1,302)	38,557	32,638	5,918	40,396	31,581	8,815
2021	32,522	36,087	(3,565)	39,676	34,760	4,916	41,566	33,476	8,091
2022	32,624	38,613	(5,989)	40,800	37,019	3,781	42,742	35,484	7,258
2023	32,732	41,316	(8,584)	41,930	39,426	2,504	43,923	37,613	6,310
2024	32,846	44,208	(11,362)	43,066	41,988	1,078	47,154	39,870	7,284
2025	32,966	47,303	(14,337)	43,186	44,717	(1,531)	48,398	42,262	6,136
2026	33,093	50,614	(17,521)	43,313	47,624	(4,311)	49,649	44,798	4,852
2027	33,227	54,157	(20,930)	43,447	50,720	(7,273)	50,907	47,486	3,422
2028	33,368	57,948	(24,580)	43,588	54,016	(10,428)	52,173	50,335	1,838
2029	33,217	62,004	(28,487)	43,737	57,527	(13,791)	55,745	53,355	2,390
2030	33,674	66,345	(32,671)	43,894	61,267	(17,373)	55,903	56,556	(654)
2031	33,840	70,989	(37,149)	44,060	65,249	(21,189)	56,068	59,950	(3,881)
2032	34,015	75,958	(41,943)	44,235	69,490	(25,256)	56,243	63,547	(7,303)
2033	34,199	81,275	(47,076)	44,419	74,007	(29,588)	56,428	67,359	(10,932)
2034	34,394	86,964	(52,570)	44,614	78,818	(34,204)	58,922	71,401	(12,479)
2035	34,599	93,052	(58,452)	44,819	83,941	(39,121)	59,127	75,685	(16,558)

* تم تقريب أرقام فائض/ عجز الميزانية

يتبين من السيناريو المتحفظ (سيناريو 1) (2) ان العجز الحقيقي في الميزانية العامة الدولة سيظهر في السنة المالية 2020 ـ 2021 وينتج عنه عجزا تراكميا يبلغ حوالي 406 مليارات دينار خلال الاعوام 2020 ـ 2035، وهذا العجز التراكمي سيفوق مجموع كل من مبالغ الاحتياطي العام للدولة ومحفظة الاجيال القادمة الحالية والفوائض المالية التي ستتحقق خلال الفترة 2015/2014 ـ 2020/2019، ليضع الموازنة العامة في تحد كبير لمقابلة العجز الحقيقي. اما في حالة افتراض سيناريو معتدل (سيناريو 2) (3)، فإن العجز الحقيقي في ميزانية الدولة سيظهر في السنة المالية 2025 ـ 2026 وينتج عنه عجزا تراكميا يبلغ حوالي 204 مليارات دينار لتتآكل مجموع مبالغ الاحتياطي العام للدولة ومحفظة الاجيال القادمة والفوائض المالية في تسديد العجز التراكمي. وفي حالة افتراض سيناريو متفائل (سيناريو 3) (4)، فإن العجز الحقيقي في ميزانية الدولة سيظهر في السنة المالية 2030 ـ 2031 وينتج عنه عجزا تراكميا يبلغ حوالي 52 مليار دينار، لتبدأ رحلة اللجوء تصاعديا الى الاحتياطات والفوائض المالية في سد عجز الموازنة العامة. على الرغم من تباين سنة العجز الحقيقي لكل سيناريو، الا ان استدامة النظام المتبع في الميزانية العامة غير مؤكدة، مما ادى الى اتخاذ اجراءات وقرارات ملائمة في برنامج عمل الحكومة للمساهمة في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين ودعم النمو والتدريب لرفع مستوى كفاءاتهم وتنويع مصادر الدخل، فضلا عن زيادة الانتاجية لاستدامة الرفاه الاجتماعي وحفظ حقوق الاجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، الذي تتبناه خطة 2013 ـ 2014 وما يليها من خطط مستقبلية متتالية، لابد من التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنمية الايرادات غير النفطية والعمل على ترشيد الانفاق الحكومي والحد من النمو المضطرد للانفاق الجاري.

شكل 49
إسقاطات السيناريو المتحفظ (1)

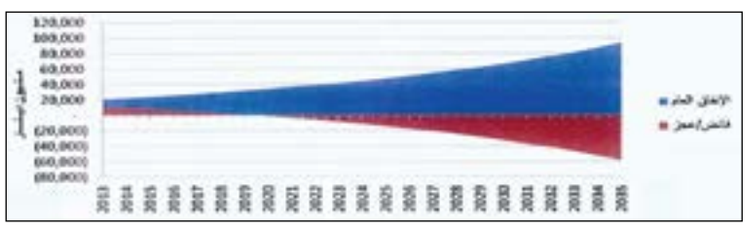

شكل 50
إسقاطات السيناريو المعتدل (2)

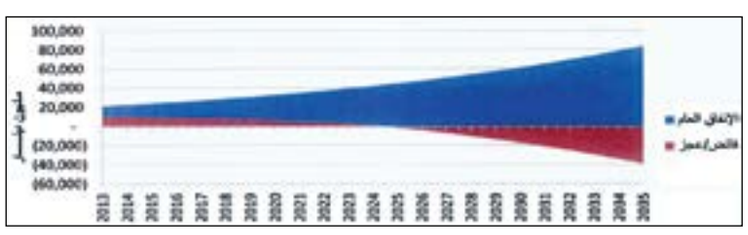

شكل 51
إسقاطات السيناريو المتفائل (3)

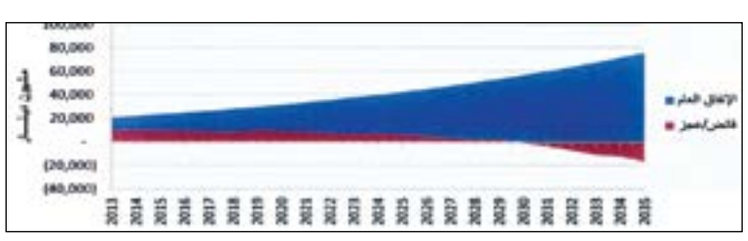

الهوامش: (2) افتراض استمرار نمو الإنفاق العام بمعدل سنوي 7٪ ونمو الايرادات غير النفطية بمعدل سنوي 5,5٪ وانتاج النفط بمقدار 3 ملايين برميل/ يوميا في كل عام وبمعدل سعر 100 دولار/ برميل، علما ان النمو في الانفاق العام خلال السنوات الثلاث الاخيرة 9,4٪.

(3) افتراض استمرار نمو الانفاق العام بمعدل سنوي 6,5٪ ونمو الايرادات غير النفطية بمعدل سنوي 5,5٪ وانتاج النفط بمقدار 3 ملايين برميل/ يوميا في عام 2013 ويزداد سنويا بمعدل 100 الف برميل يوميا ليصل 4,0 ملايين برميل وبمعدل سعر 100 دولار/ برميل، علما ان النمو في الانفاق العام خلال السنوات الثلاث الاخيرة 9,4٪.

(4) افتراض استمرار نمو الانفاق لاعام بمعدل سنوي 6,0٪ ونمو الايرادات غير النفطية بمعدل سنوي 5,5٪ وانتاج النفط بمقدار 3 ملايين برميل/ يوميا في عام 2013 ويزداد سنويا بمعدل 100 الف برميل يوميا ليصل 4,5 ملايين برميل وبمعدل سعر 100 دولار/ برميل في عام 2013 ويزداد 5 دولارات على سعر البرميل كل خمس سنوات، علما ان النمو في الانفاق العام خلال السنوات الثلاث الاخيرة 9,4٪.